

واشنطن تضغط على الأوروبيين وتصعد لتفادي مسؤولية الفشل

لقد شهد شهرًا كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥ وكانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ عدة أحداث وتطورات هامة ذات علاقة مباشرة بالقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. أما المسرح الرئيس لتلك الأحداث، فقد كان الفارة الأوروبية حيث وقع الهجوم المسلح على مكاتب شركة الطيران الإسرائيلية (العال)، والعاصمة الأميركية واشنطن حيث تم كشف النقاب عن قضية التجسس لحساب إسرائيل، والبحر الأبيض المتوسط حيث قامت الحكومة الأميركية بمناورات بحرية هدفها تهديد ليبيا ضمن ما يسمى بحملة مكافحة الإرهاب الدولي، وإلى جانب تلك الأحداث الرئيسية، استمر الحديث في واشنطن عن التحركات السياسية والحلول السلمية، وعن أوضاع لبنان وحالة التوتر التي سادت في العلاقات السورية - الإسرائيلية لفترة محدودة، وعن حرب اليمن الجنوبي الأهلية وما تنطوي عليه من احتمالات تغير مستقبلية. ولذلك، جاءت تلك الفترة مليئة بالأحداث المثيرة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية والتأثير المباشر في أجواء واشنطن السياسية.

قضية التجسس لحساب إسرائيل

إن اكتشاف عملية التجسس لحساب إسرائيل، والتي قام بها جوناثان بولارد، الأميركي الجنسية واليهودي الديانة، جاء مفاجئاً للمراقبين السياسيين والدبلوماسيين في واشنطن، إذ إن قيام تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل منذ أواخر العام ١٩٨١، واتجاه أجهزة مخابرات البلدين إلى تبادل المعلومات السرية بشكل منتظم، جعل من الصعب تصوره أن كان قيام إحدى الدولتين بالتجسس على الأخرى. ولذلك اتجهت القيادات السياسية الأميركية والإسرائيلية، ومنذ اللحظات الأولى، إلى التقليل من أهمية تلك القضية، وإلى اعتبارها حدثاً عابراً وخطأ حسابات في علاقة تعاون وتحالف وطيدة ومستمرة.

إلا أن عدم وقوع ما من شأنه التغطية على تلك الحادثة، من تطورات عالمية أو محلية، قاد إلى تركيز الأضواء الإعلامية عليها ولفترة طويلة نسبياً تجاوزت المرغوب فيه بالنسبة إلى الإدارة الأميركية والمقبول بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية. وذلك اضطرت قيادات أميركا السياسية، في البيت الأبيض والخارجية والكونغرس، إلى الاعراب عن غضبها، وأحياناً سحقها عن الممارسات الإسرائيلية، وإلى التلميح، وأحياناً التهديد، بمعاقبة إسرائيل على تلك العملية. وفي ضوء تلك التطورات سارع قادة الحركة الصهيونية وزعماء المنظمات اليهودية في أميركا بمطالبة الحكومة الإسرائيلية بالكشف عن ملامسات الحادث والاعتذار للحكومة الأميركية والعمل على رأب الصدع الذي أصاب العلاقات الإسرائيلية - الأميركية.

وفي محاولة لطي ملف قضية التجسس الإسرائيلية بالسرعة الممكنة ودون الاتهام بالتفريط في هبة أميركا وإسراها الأمنية، قامت إدارة الرئيس ريغان بمطالبة إسرائيل برد الوثائق السرية التي حصلت عليها بطريقة غير مشروعة والسماح لها باستجواب الدبلوماسيين الإسرائيليين اللذين كانا على اتصال بالجناسوسين بولارد وغادرا أميركا قبل افتتاح أمر تلك القضية، وهما المحققان العظميان في السفارة الإسرائيلية في واشنطن والقنصلية الإسرائيلية في نيويورك. وكاستجابة للمطالب الأميركية واليهودية، قامت

هذه المقالة، العدد ١٥٤ - ١٥٥، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٦